أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا

د. ميلاد صالح خليفة عبد الرحمن*
قسم الاقتصاد، بكلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها ، ليبيا
البريد الالكتروني: Mela.abdulraman@sebhau.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/9/32م تاريخ القبول 2025/10/15م

The Impact of Foreign Direct Investment Inflows on the Economic Development of Libya

Melad Salih Khalefah Abdulrahman*
Department of Economic, Faculty of Commercee and Political Science, University of Sebha, Libya

Abstract
Throughout history, the world has witnessed various changes in the principles and approaches aimed at achieving economic development. Foreign direct investment (FDI) is considered one of the most significant sources of capital that has recently attracted remarkable attention. The primary focus has been on achieving pure economic development to stimulate economic growth. FDI has played a vital role by linking labor markets and capital markets, increasing wages, and creating employment opportunities that enhance productivity. This, in turn, contributes to increasing the host countries' reserves of foreign currencies. This study adopts both the descriptive-analytical and econometric approaches. The econometric method was employed to estimate a model testing the relationship under investigation using time series data over the study period to achieve the stated objectives. The findings indicate that there were fluctuations in the rates of economic development in Libya during the study period. The results further reveal that there is no short-run relationship between foreign direct investment and real gross domestic product (GDP), suggesting a unidirectional causality where FDI influences GDP but not vice versa.
Keywords:
Foreign Direct Investment (FDI), Economic Growth, Economic Development, Libya.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــــــــــص :

شهد العالم تغيرات عبر التاريخ في المبادئ والمناهج الرامية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت اهتماما ملحوظا في الآونة الأخيرة. كان الاهتمام مُنصبا على التنمية الاقتصادية البحتة لتحقيق النمو الاقتصادي. حيث لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً من خلال المساهمة في ربط أسواق العمل وأسواق راس المال بزيادة الأجور وتوفير فرص عمل لزيادة الإنتاجية مما يزيد من احتياطي الدول من العملات الأجنبية في الدول المضيفة للاستثمار. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي حيث تم استخدامه لتقدير نموذج الاختبار العلاقة موضوع البحث باستخدام سلسلة زمنية خلال فترة الدراسة للوصول إلى أهداف الدراسة المحددة. حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك معدلات ارتفاع وهبوط للتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال فترة الدراسة كما بينت نتائج التحليل بأنه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين سلسلتي الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يوضح ان العلاقة بينهما أحادية الاتجاه حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي. التنمية الاقتصادية، ليبيا.

المقدمة:

تتمثل مُجمل الظروف والأوضاع في العالم سواء أن كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة، أو القرار التي تأخذه شركة أو شخص ما بالاستثمار. وبشكل عام يعتبر الاستثمار ذو عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظم هذه العناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة لكل دولة حيث من الممكن أن نترجم آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، سواء أن كانت عناصر إدارية ومالية وفنية وقانونية. الاستثمار المباشر، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يتيح الحصول على حصة ملكية كافية ومسيطرة في مؤسسة ما. قد يتضمن الاستثمار المباشر قيام شركة في بلد ما بفتح عملياتها التجارية الخاصة في بلد آخر. كما يمكن أن تأتي هذه السيطرة من

مصادر أخرى غير استثمار رأس المال، إلا أن السيطرة على الأصول كالتكنولوجيا تُعتبر مُدخلاً أساسياً في الواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُعد في كثير من الأحيان فقط مجرد نقل نقدي للملكية أو حصة مُسيطرة للمؤسسة، بل قد يشمل عوامل أخرى مُكملة، مثل الأنظمة الإدارية والتنظيمية أو التكنولوجيا. ايضاً يمكن للأفراد إجراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أخرى ولكن الأكثر شيوعاً هو أن تقوم بها الشركات الكبرى التي ترغب في إنشاء وجود تجاري في دول أخرى.

المشكلة البحثية:

يعتبر الاستثمار أحد أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي. حيث ليبيا أحد تلك الدول التي تسعى لتحسين هذا المورد فهي تعتمد اعتماد كبير على الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتوفير راس المال لتسجيل معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي للدولة. ولكن قد تواجهها العديد من المشاكل للوصول للمستوى المطلوب للاستثمار وهذا ما سيتم دراسته في هذه الورقة البحثية وهو ما هو دور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

1- الفرضية العدمية (H_O): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار لأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

2- الفرضية البديلة (H_1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار لأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى العمق الذي يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين التنمية الاقتصادية في ليبيا ويمكن تلخيص هذه الاهداف في:

1- دراسة المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2001 – 2014).

2- تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية وخاصةً ليبيا وعلى الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في حل المشاكل التي تواجه ليبيا في تحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إدراك حقيقة ان المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر هو المعزز الذي يساعد على نقل التكنولوجيا والتقنية الى الدول المضيفة وما يصاحب ذلك من إمكانيات التي تساعد على تدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة وما يترتب علية من توفير فرص عمل ورفع إنتاجية الافراد والمؤسسات ومنه لتحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الدراسة:

1-**الدراسة النظرية:** هنا الباحث اعتمد على المراجع العلمية المتوفرة والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2-**الدراسة الميدانية (الجانب العملي):** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتحليلي القياسي. حيث سيتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع والعوامل المؤثرة عليهما. بينما سيتم استخدام المنهج القياسي لتقدير نموذج لاختبار علاقة موضوع البحث قياسياً باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (2001- 2014).

إداءة جمع البيانات:

اعتمدت على جمع البيانات والمعلومات الأولية من النشرات والتقارير الصادرة من مصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط التي لها علاقة بموضوع الدراسة وربط الإطار النظري للواقع العملي وتطبيقه.

معالجة الاحصائية:

تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (Eviews8).

حدود الدراسة:

1-**حدود مكانية:** تتمثل في دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة على الاقتصاد الليبي.

2-**حدود زمنية:** 2001-2014.

الدراسات السابقة:

تُعتبر الدراسات السابقة منطلقاً علمياً لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة لما توفر من قيمة علمية للباحث ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي ما يلي.

فريد سليمان (2006) اخص الباحث من خلالها اهم عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والسياسات المقترحة ،بكما تعرض لتجارب بعض الدول غير العربية (كوريا الجنوبية ماليزيا - المكسيك) والعربية (مصر تونس - البحرين) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ان استنتج أن تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور في استقطابه ويمكن توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية من خلال ربط الحوافر بتلك القطاعات .

حموى (2011) هدفت الدراسة إلى بيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الصين خلال فترة اصلاح الاقتصادي وذلك من خلال تحليل مختلف البيانات المتاحة واحتساب المؤشرات. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التي اتخذتها الحكومة الصينية إضافة إلى المزايا التي تتمتع بها الصين خاصة اتساع السوق وانخفاض الأجور ولعبت دورا كبيرا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا الأخير لعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية.

دراسة الشيباني (2012)بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990–2010." استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين FDI والناتج المحلي الإجمالي، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة، مشيرة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الليبي ما زال محدودًا نتيجة ضعف بيئة الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي.

على مطاي (2015) هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إلى واقعة في الجزائر ومتابع ذلك من تطورات في السياسة الضريبية لضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب كل هذه الجهود التي قامت بها الجزائر من اجل تكييف اقتصادها بما يتماشى معا المستثمرين تم تطرقت الدراسة الى مفهوم التنمية

الاقتصادية حيث قامت بدراسة تحليلية لحالة الجزائر ومعرفة مدى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وبناء على هذا خرجت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تحسين وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

دراسة جامعة مصراتة (2017) بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام منهج."ARDL تناولت الدراسة العلاقة الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي والنمو على المدى الطويل والقصير، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل، لكن تأثيرها الفعلي بطيء نظرًا لمحدودية القطاعات المستقبلة للاستثمار وضعف البنية التحتية.

دراسة فاطمة الزروق (2018) بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لدفع التنمية في الاقتصاد الليبي."

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وركزت على تحليل البيئة الاستثمارية في ليبيا، وخلصت إلى أن FDI يمكن أن يكون أداة فعالة لدفع النمو والتنمية إذا تم دمجه ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة تُعالج المعوقات الإدارية والتشريعية.

دراسة العكروت (2019) بعنوان "تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ليبيا." اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لتحليل العلاقة، وتوصلت إلى أن تأثير FDI على النمو موجود لكنه مشروط بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

دراسة المركز الليبي للبحوث الاقتصادية (2021) بعنوان "أثر الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا." بينت الدراسة أن الانفتاح التجاري والسياسات المشجعة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز أثر FDI على النمو، خاصة في قطاعي النفط والطاقة، لكنها أكدت أن الاستفادة تبقى محدودة إذا لم تُنفذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بهذه الدراسة، حيث أظهر الدراسات السابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على التنمية الاقتصادية في ليبيا اتفاقًا

عامًا على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، لكن مع تفاوت في قوة العلاقة وفعالية التأثير، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة، أبرزها:

1- ضعف البيئة الاستثمارية :أغلب الدراسات – مثل دراسة الشيباني (2012) والعكروت (2019) – أرجعت محدودية أثر FDI إلى غياب الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية، والقيود البيروقراطية.

2- التركيز على القطاعات النفطية :كثير من الاستثمارات الأجنبية في ليبيا تتجه إلى قطاع النفط، مما يقلل من انتشار الأثر في باقي القطاعات الاقتصادية، كما بينت دراسة المركز الليبي (2021).

أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة أحادية الاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الناتج المحلي الإجمالي، وليس العكس أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يوضح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الليبي ولكن سياسات الدولة والحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة لم تول أهمية لذلك عبر قنوات التحفيز المختلفة ناهيك عن دور الوضع الأمني والسياسي منذ سنة 2011م ، وحتى نهاية فترة الدراسة . كما أظهر تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعبر عن التنمية الاقتصادية في ليبيا أن هناك تكاملاً مشتركاً بين السلسلتين في ليبيا خلال الفترة (2001-2014) أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين محور الدراسة.

الاطـــــــار النظـــــــــــــــــــــــــــري

مفهوم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الاستثمار أحد أهم الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية ويتوقف نجاح سياسة التنمية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين البرامج المختلفة ، وأيضا كفاءة استخدام تلك الاستثمارات كما يُعد الاستثمار من أهم العوامل في أحداث التغيير البنائي القومي(ذهبية لطرش ،2008).

أولاً- مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستوى العمالة (تخفيف مستوى

البطالة) وزيادة الإنتاج من السلع الاقتصادية التي تُساهم على المدى الطويل في تخفيض المستوى العام للأسعار بما يساهم في زيادة القوى الشرائية للأفراد
ومن ثم هناك العديد من المفاهيم الاستثمار لعل أهمها:

الاستثمار عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع .

الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري في سنة معينة وانما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات(أبو القاسم عمر الطبولي، سالم مفتاح القماطي ،2003) .

الاستثمار عبارة عن تيار من الأنفاق الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع أو الآلات او الطرق أو المنازل) والإضافات الى المخزون مثل (المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية)خلال فترة زمنية معينة .

ومن التعاريف أنفة الذكر للاستثمار أنها تتضمن معنى واحد هو استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقات إنتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها والاضافة الى المخزون السلعي ، وتعويض الاندثارات التي تصيب الطاقات الإنتاجية بهدف زيادة الدخل القومي للبلد (علي سعيد ،عبد الله الشريف ،2007).

مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

كانت الاستثمارات الأجنبية احد الموضوعات التي خرجت من الصفوف الخلفية في قضايا الاقتصاد الحديث، الذي لا مكان له في الدولة الوطنية في مفهومها القديم ، ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الأجنبية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي تبحث عن ميادين مناسبة التي تستثمر فيها من دون أن تحظى بالترحيب الكافي من جانب الدول النامية ، حيث كان ينظر اليها نظرة فيها الكثير من الحذر والريبة على انها تمثل في كثير من الأحيان أنشطة مشبوهة التي من خلالها تسلل القوى الأجنبية بتأثيراتها ذات الصيغة غير الوطنية وغير القومية (أبو القاسم عمر الطبولي، سالم مفتاح القماطي ،2003).

وتهتم نظرية الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج بين الدول ، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي يعرف بأنه نشاط استثماري يقوم به المستثمر في شكل انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى وذلك لتحقيق عائد اقتصادي مجز).

2- أنواع الاستثمار الأجنبي:

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين من الاستثمار وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ويعتبر كليهما مصدرا من مصادر التمويل في الدول النامية ومنها الدول العربية ، ويلعب كل منهما دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتبارها شكلين من اشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الاجل (محمد ناجي حسن خليفة 2001).

وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لدخول دول معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبة الى هذه الدول ، وتأتي في مقدمة هذه الحوافز على نحو ما استقر في الفكر الاقتصادي وفي الواقع العملي : حجم السوق ، ما تشهده الدولة من استقرار أوضاعها الاقتصادية والسياسية ، مدى توافر البنية التحتية الأساسية بمفهومها الواسع ، مدى اهتمام الدولة المضيفة للاستثمار بتنمية الموارد البشرية ومدى إنفاقها على أنشطة البحوث العلمية والتطوير (علي سعيد ،عبد الله الشريف ،2007).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد الاستثمار أحد المؤشرات المهمة المحددة لو تأثر التنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم ويمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي حيث يمثل أساس الأمن الاقتصادي لأية دولة ، ولذلك فإنه من المسؤول عن عملية الإبداع والتحول الاقتصادي (نزيه عبد المقصود مبروك 2007).

وهناك العديد من الأسباب تعطي الاستثمار دورا كبيرا ومهما في الحياة الاقتصادية:

1- أن الاتفاق الاستثماري يهدف إلى الحصول على السلع الرأسمالية ومن ثم يعتبر أملا فعالا وحيويا في النمو الاقتصادي في المستقبل.

2- ان الطلب على السلع الاستثمارية يشكل جزءا كبيرا من الطلب الكلي على السلع ومن ثم فهي تمثل حلقة الربط ما بين القطاعات الحقيقية والنقدية داخل أي اقتصاد.

3- أن الاستثمار يزيد في التراكم الرأسمالي المتمثل في السلع الإنتاجية وبالتالي بزيادة قدرة الاقتصادية الإنتاجي الكلي.

4- أن تحقيق عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية تتوقف على الصراع القائم بين القوى الدافعة للنمو الاقتصادي المتمثلة في الاستثمار والقوى المضادة للنمو المتمثلة في معدل النمو السكاني.

الاستثمارات الأجنبية تساهم في سد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية (علي سعيد ،عبد الله الشريف ،2007).

الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص للعمالة:

تُعد البطالة أحد أهم المواقع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية بأن تساعدها على التخلص من البطالة، ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل وذلك كتالي :

1- أن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة وتقوم برفع الضرائب على الأرباح المحققة ، سوف يسهم في زيادة عوائد الدولة التي يمكنها من التوسع في انشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل(أميرة حسب الله محمد 2005).

ب- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، سوف يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

ج الاستثمارات الأجنبية وتحسين المدفوعات:

يُعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد السياسة الاقتصادية في توجيه إدارة الاقتصاد القومي، وهنالك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات وهي كتالي :

- مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري.
- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية المختلفة مقارنة بنظائرهم من الأجانب.
- معدلات النمو التدفقات الداخلية والخارجية.

- درجة فعالية تواجد المناطق الحرة.
- الضرائب والرسوم المربوطة على الصادرات والواردات.
- فرص العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة (عيسى حمد الفارسي ،2007).

محددات ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بدأت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز ماليه كمنح تسهيلات انتمائية ، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائيه كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي (ذهبية لطرش ،2008).

هناك عاملان رئيسيان يعتمد عليها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي:

- سياسات الدول المضيفة: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقيات الدولية.
- سياسات العمل وهيكل السوق. السياسات الضريبة والسياسات التجارية.
- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.
- المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة: حجم السوق ومعدل الدخل الفرد.
- قدرة الوصول إلى الأسواق. توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والكفؤة. كفاءة البنية التحتية.

2- مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا:

يعرف المناخ الاستثمار بإنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه ، وتعتبر عوامل الاستقرار السياسي والأمني هي الاطار العام الأساسي لذلك المناخ، وهي تشكل مع الحوافز الاقتصادية والمالية المقومات المطلوبة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية (عيسى حمد الفارسي، 2007،).

ويمكن إبراز أهم هذه المقومات في الآتي:

أ – الاستقرار السياسي والأمني

إن من أهم مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية هو توافر الاستقرار السياسي والأمني في البلد المضيف لهذه الاستثمارات، وتنتج ليبيا سياسة متوازنة في علاقتها مع كافة دول العالم وبصفة خاصة مع دول الجوار الى التحكيم والحلول الودية لحل ما قد ينشا من خلافات مع هذه الدول.

ب – الأهمية الاقتصادية:

فضلاً عن الأهمية الاقتصادية لليبيا في منطقة البحر المتوسط وشمال افريقيا ، فأنها يمكنها أن تلعب دورا هاما في حركة التجارة الدولية ما بين قارات العالم فهي من الدول ذات أهمية الاستراتيجية، بسبب ما يوجد بها من احتياطات نفطية، وبتالي فإن وجود النفط والغاز الطبيعي وارتفاع معدلات احتياطاتها من شأنه أن يعطيها بعدا هاما في المجال الاقتصادي(أميرة حسب الله محمد 2005).

ج – الموقع الجغرافي

يعطي موقع ليبيا على البحر المتوسط ميزة استراتيجية كبيرة حيث انها تربط قارات العالم بأفريقيا من خلال خطوط الملاحة البحرية الدولية، بالإضافة الى انها تجاور العديد من الدول المهلة بالسكان، والتي يمكن ان تكون اسواقا رائجة للمنتجات الليبية، ما يزيد من فرص الدولة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ليبيا (براكش لونجاني، وعساف رزين ،2001).

النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية :

بعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

أولاً- ماهية النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية فهي تمثل التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية.

معنى النمو الاقتصادي: ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبا ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (علي سعيد ،عبد الله الشريف ،2007).

ثانياً ـ قياس النمو الاقتصادي :

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار، ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالاتي:

أ- المعدلات النقدية للنمو :

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية الى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية.

ب – المعدلات العينية للنمو الاقتصادي :

مع التأثير الكبير الارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني.

ج- مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس الله يربط "بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية(محمود المغبوب ،2007).

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الانفاق الاستثماري الى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادي.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار الى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة راس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الاطار من الصعب أن لا نصل الى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية (براكش لونجاني، وعساف رزين ،2001).

الاطـــــــــــــــار العمـــــــــــــــــلي

أولاً- النموذج القياسي:

النموذج القياسي وتوصيف متغيراته وهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2001-2014 وكما أسلذا فإننا نفترض العلاقة بين الاستثمار الأجنبي If والنتاج المحلى الإجمالي Yهي علاقة موجبة ربية الاتجاه (محمد المنفى 2015، على الشريف 2002) وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار البسيط وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS يمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي :

$$RY=b_o + b_1\ IF + U_t$$

RY النمو الاقتصادي مقياساً لمؤشر النتاج المحلى بالمليون دينار وبالأسعار الحقيقية B_ob_i : معلمات النموذج IF: الاستثمار الأجنبي المباشر U_t: المتغير العشوائي للنموذج

ثانياً- توصيف متغيرات النموذج :

مما سبق أي من خلال النموذج يتضح أنه متغير تابع يتمثل بالنمو الاقتصادي مقاساً بالنتاج المحلي الإجمالي Y ومتغير مستقل هو الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي إلى كل متغير على حدة :

1- النمو الاقتصادي (RY)

شهدت الدولة الليبية معدلات نمو اقتصادي متواضعة خلال العقدين الأخيرين والاقتصاد الليبي يعتبر اقتصاداً ريعيا يعتمد بنسبة كبيرة تصل إلى 96% على القطاع النفطي والغاز الطبيعي والذي يعتبر الممول الرئيسي للخزانة العامة ، كما شهدت نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية والتي تتمثل في قطاع الإنشاءات والذي ازدهر مع النهوض العمراني للبلد، كما تركزت أيضاً في كل من قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه وقطاع النقل والاتصالات وقطاع الصناعات التحويلية وقطاعي التعليم والصحة .

جدول (1) يبين قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة

السنوات	RYالناتج المحلى الإجمالي الطري الحقيقي
2001	33290.0
2002	33164.0
2003	37423.0
2004	39679.0
2005	44087.0
2006	46584.0
2007	48898.0
2008	50225.0
2009	49854.0
2010	52009.0
2011	20146.0
2012	39923.0
2013	39016.0
2014	20388.0

المصدر : من عمل الباحث بالاستعانة ببرنامج Excel

جدول (2) يبين قيم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة

السنوات	RYالناتج المحلى الإجمالي الطري الحقيقي
2001	-206.15
2002	188.5
2003	158.015
2004	435.54
2005	1403.376
2006	2652.034
2007	4713.17
2008	3970.23
2009	4096.456
2010	2394.268
2011	0
2012	1775.55
2013	879.957
2014	66.73

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

ثالثاً ـ تقدير النموذج:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً والمتمثلة في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2001 – 2014، والاختبار مدى صحة العرضيات المقدمة، وسيتم الاستعانة بالمنهج القياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسة وهما الاستثمار الأجنبي المباشر IF كمتغير مستقل، والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي RY كمتغير تابع

وأولى خطوات تقدير النموذج هو صياغة النموذج حيث يمكننا صياغته وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية إلى الشكل الدالي التالي: $RY = F(IF)$

وبعد تحديد النموذج الاقتصادي فمن الضروري تحويله إلى نموذج قاسي كي تسهل دراسته كالتالي :

$$RY=b_0+b_1\ IF + U_t$$

حيث أن : $b_0 b_1$ معلمات النموذج ، U_t حد الخطأ العشوائي

وعليه سوف تكون مراحل تقدير النموذج المتبعة هي : اختيار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات واختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتحديد اتجاه

العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر IF ، والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي RY كالتالي:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات :الدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dicky – Fuller الموسع، وذلك لدوره المهم في تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي.

وبالاستعانة ببرنامج Eviews 8 قمنا بإجراء اختبار ADF على السلسلتين الزمنيتين والنتائج معروضة في الجدول (3) التالي :

جدول (3) يبين نتائج اختيار ديكي فيللر الموسع ADF

المتغيرات	في المستوي			الفرق الأول			رتبة التكامل
RY	2.1795	2.0393	06864	4.5137	4.4396	4.7357	I(1)
IF	1.4654	1.0619	0.9560	2.9395	3.28575	3.0931	I(1)

المصدر : من عمل الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews 8

يلاحظ من الجدول السابق أن سلسلة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي RY قد استقرت عند الفرق الأول لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار وعليه فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

أما بالنسبة لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر IF فهي أيضا لم تستقر في المستوى أي أنها تحتوي على جذر الوحدة وبعد معالجة السلسلة الأصلية بطريقة الفروق من الدرجة الأولى تبين أن سلسلة الفروق الأولى مستقرة لتوفر شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة الإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فيللر الموسع ADF . أي أن سلسلتي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RY، والاستثمار الأجنبي المباشر IF ، متكاملتان من الدرجة الأولى.

2- بعد معرفة درجة التكامل بين متغيري الدراسة وهي الدرجة الأولى فهذا يعنى أنه ربما يكون هناك تكاملاً مشتركاً وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وسنقوم بالكشف

عنه باختيار جزائر وذلك بتقدير العلاقة بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ثم دراسة استقرار البواقي (U) .

ويوضح الجدول (4) ، نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل بطريقة المربعات الصغرى العالمية OLS، فيما يوضح الجدول الذي يليه رقم (5)، نتيجة دراسة استقرار سلسلة البواقي كالتالي:

جدول (4) يبين نتيجة تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوية المعنوية
IF	4.8211	2396.7	13.2943	0.0000
الحد الثالثC	31862.5	1.0444	4.6159	0.0006
معامل التحديد	0.50	درين والسون D.W		2.02

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews 8

جدول (5) يبين نتيجة دراسة استقرار سلسلة البواقي (U)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوية المعنوية
البواقي مبطئة لفترة واحدة U(-)1	1.5000	0.2924	-5.2429	0.0003
القيمة المحسوبة 5%	-5.2429			
القيمة الحرجة عند مستوى 5%	-1.9740			

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews 8

ومن خلال الجدولين السابقين يتضح أن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى وبالتالي تستطيع القول أن هناك علاقة تكامل مشترك أي علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2001 - 2014) ، والتي يمثلها النموذج القياسي التالي:

$$RY=31862.5+4.8211\ IF + U_t$$

3-نموذج تصحيح الخطأ(ECM) Erroe Correction Model :

عندما يكون المتغيران متكاملان تكاملاً مشتركا يتم تقدير النموذج في الأجل القصير حيث نقوم بإدخال البواقى المقدرة في الانحدار الطويل الأجل كمتغير مستقل مبطئ في زمنية واحدة إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة.

وقد تم تطبيق هذه الخطوة لكن النتائج كانت غير معنوية بالرغم من محاولة معالجة البيانات بأخذ اللوغاريتم لمعالجة مشكلة ثبات التباين ، وتتوصل من خلال ذلك إلى عدم وجود علاقة في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

4- **اختبار السببية لجرانجر:** بتطبيق اختبار السببية لجرانجر وجد أن هناك علاقة سنية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بينما الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال فترة الدراسة .

جدول (6)

يبين نتائج اختبار السببية لجرانجر

Dependent variable: DRY

Prob.	df	Chi -sq	Excluded
0.0320	2	6.880984	**DIF**
0.0320	2	6.880984	**All**
Dependent variable: DIF			
Prob.	**df**	**Chi -sq**	**Excluded**
0.0320	2	3.329374	**DRY**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8

النتـــــــــــائج :

1- شهد التنمية الاقتصادية لليبيا معدلات ارتفاع وهبوط خلال فترة الدراسة حيث وصل إلى أعلى معدل في عام 2010م وتقدر 52009.0 دينار ليبي، وشهد الاستثمار الأجنبي في ليبيا ارتفاع وهبوط حيث وصل إلى أعلى معدل في عام 2007 وتقدر . 4713.17 دينار ليبي

2- أظهر تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعبر عن التنمية الاقتصادية في ليبيا أن هناك تكاملاً مشتركاً

بين السلسلتين في ليبيا خلال الفترة (2001-2014) أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين محور الدراسة.

3- بينت نتائج التحليل من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM أنه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين سلسلتي الاستثمار الأجنبي المباشر ، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعبر عن ذلك حسب رأي الباحثين إلى عدم إتباع سياسة واضحة من قبل التنمية الاقتصادية ، ويرجع الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

4 -أظهرت نتائج اختبار السببية لجرائجر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي علاقة أحادية الاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الناتج المحلي الإجمالي، وليس العكس أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يوضح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الليبي ولكن سياسات الدولة والحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة لم تول أهمية لذلك عبر قنوات التحفيز المختلفة ناهيك عن دور الوضع الأمني والسياسي منذ سنة 2011م ، وحتى نهاية فترة الدراسة .

التوصيـــــــــــــات:

1- توصي الدراسة الحكومة الليبية أن تعمل وفق خطط وسياسات وبرامج اقتصادية واضحة ومهنية تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الإصلاح المؤسسي والاقتصادي وتوحيد مؤسسات الدولة حتى يسهل وضع الخطط والسياسات وتنفيذها.

3- وضع القوانين واللوائح المنظمة والمحفزة لجلب رأس المال الأجنبي لدوره الايجابي طويل المدى على الاقتصاد الليبي.

4- عودة عمل سوق الأوراق المالية الليبي كآلية تسهل وتقلل مخاوف رأس المال الأجنبي من حيث سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

1- أحمد جامع النظرية الاقتصادية (الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية (1975)
2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (جامعة عين شمس ، اقدار الجامعية، الإسكندرية، 2005).
3- تيودور موران الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الخارجي المباشرة الرحمة جورج خوري، (دار الفارس للنشر والتوزيع، عمال 1904).
4- حربي محمد موسى عريقات مبادى الاقتصادي الجزئي والاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1994)
5- راشد البراوي، الموسوعة (الاقتصادية، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار النهضة العربية، (1997).
6- زينب توفيق السيد عليوة ، المحلة المصرية للتنمية والتخطيط (دار الطبع الإسكندرية، 2011).
7- صفر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية (الكويت، وكالة المطبوعات، 1977).
8- عبد السلام ياسين الإدريسي الاقتصاد الكلي (جامعة البصرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1986).
9 – عبد الفتاح قنديل سلوى سليمان الدخل القومي (الطبعة الأولى من بيروت، دار النهضة العربية، 1979) .
10 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية – اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية – طبعة -2003/2002.
11- على حافظ منصور ونبيل الروبي، مذكرات في التنمية الاقتصادية (القاهرة ، مكتبة عين شمس، 1979)
12- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي (الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس، 1980).
13- عمرو محي الدين التنمية والتخطيط الاقتصادي ، (بيروت، دار النهضة العربية ، 1972).
14 – محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد- النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية(مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية، طبعة 1998).
15- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم، (دار القاهرة للنشر، القاهرة،2001).
16 – نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي 2007).

ثانياً الرسائل العلمية :

1- فريد احمد سليمان مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى رسالة دكتورة جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية 2006.
2- حمودي بن عباس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين رسالة ماجستير جامعة محمد خضير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير 2011.

3- على مطاعي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودورة في التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير جامعة الجيلالي بونعامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير 2014-2015.
4- كريمة قويدري الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011.
5- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزاء والمغرب خلال الفترة 1991 - 2005م مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم.
6- الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011.
7- السبتي وسيلة تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية.2004.2005
8- Mohammed Almnfi. Forgion Direct investment within, the country of Libya as post conflict Region: the image of oil industry after 2011. International journal of learning and development. VOL5. No 2

ثالثاً المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمي:

1- أبو القاسم عمر الطبولي، سالم مفتاح القماطي : " الإعفاءات الضريبية كحوافز لغرض تشجيع الاستثمار والتشريعات الليبية ، بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا ، الجزء الثاني، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، 2003).
2 - براكش لونجاني، وعساف رزين ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، (مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001)
3- التقرير الاقتصادي الموحد 2005" .
4- حسان خضر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعاريف وقضايا"، (مجلة جسر التنمية، العدد 6 ،2004).
5 - ذهبية لطرش ،متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة ، (مؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،(الجزائر - حاجة فرحات عباس . سطيف، 2008م).
6- علي سعيد ،عبد الله الشريف، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، ورقة علمية منشورة كلية الاقتصاد . بنغازي.
7- عيسى حمد الفارسي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتصاد الليبي(مؤتمر الاستثمار الأجنبي طرابلس2007)
9- محمود المغبوب ، أسواق الأوراق المالية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي ، (بحث مقدم في مؤتمر الاستثمار الأجنبي 2007).